NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري
28 فبراير 2012
للاتصال: في أطلانطا، ديبورا هيكس 5124 420 404 1 +؛ وفي القاهرة، سانا فان دين بيرغ 1060379961 20+

بيان تمهيدي لمركز كارتر حول انتخابات مجلس الشورى في مصر

بينما يعمل البرلمان المصري المنتخب حديثا على اختيار لجنة من 100 عضو لكتابة الدستور، فإن بعثة مركز كارتر لمتابعة انتخابات مجلس الشورى تحث ممثلي الشعب المنتخبين على التعامل مع التمثيل الضئيل جدا للمرأة في البرلمان عن طريق ضمان أن تضم لجنة كتابة الدستور بين أعضائها 30% من النساء على الأقل.

وتقول سانا فان دين بيرغ، مديرة مكتب مصر بمركز كارتر "من بين 678 عضوا منتخبا في البرلمان، هناك 14 امرأة فقط". وتضيف "هذه النتائج تثير خوفا كبيرا من أن أحد أهم الأصوات في مصر وثورتها، سوف يضيع أثناء كتابة الدستور".

وقد أصدرت بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات بيانا تمهيديا اليوم يحتوي على توصيات أخرى مفصلة عن انتخابات مجلس الشورى.

على عكس انتخابات مجلس الشعب التي حظيت باهتمام محلى ودولي واسع، يجد مركز كارتر أن انتخابات مجلس الشورى تتسم بالافتقار إلى الاهتمام. وقد ساهم الغموض حول قيمة ودور مجلس الشورى، بالاقتران مع الطريق والاتجاه الذي تسلكه المرحلة الانتقالية ككل، في المستوى المنخفض من مشاركة الناخبين، والمرشحين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذه البيئة، فإن الكثير من العيوب التقنية والعملياتية التي لاحظتها بعثة

مركز كارتر خلال انتخابات مجلس الشعب، تم ملاحظتها مرة أخرى في انتخابات مجلس الشورى. وقد قامت اللجنة القضائية العليا للانتخابات بإدخال بعض التعديلات التقنية على العملية الانتخابية، إلا أن الجو الذي تم فيه تنفيذ هذه التعديلات بالتزامن مع الحضور المنخفض للناخبين يجعل من الصعب تحديد قيمة هذه التعديلات. وبالتالي، فبينما يبدو أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الناخبين الذين شاركوا فيها، فإن الحضور القليل للناخبين يركز على الغموض السياسي الذي يحيط بالفترة الانتقالية حتى الآن.

النتائج الرئيسية لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات:

لقد تم اعتماد بعثة مركز كارتر لمتابعة انتخابات مجلس الشورى من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وقد قام المركز بإرسال 30 متابعا، ينتمون إلى 19 دولة، إلى 21 محافظة من محافظات مصر الـ27. وخلال مرحلتي التصويت، قام هؤلاء المتابعين بتقييم ومتابعة التجهيزات الإدارية، والحملات، والتصويت، والفرز، بما في ذلك عمليات تقديم الشكاوي والطعون. وقد تقابل متابعو مركز كارتر مع مسؤولين حكوميين، وأحزاب سياسية، ومرشحين، وقادة دينيين، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين، ووسائل الإعلام.

وتتضمن النتائج والتوصيات الرئيسية للبعثة ما يلي:

- لاحظ متابعو مركز كارتر المستويات المنخفضة من المشاركة في انتخابات مجلس الشورى بين الناخبين، والأحزاب السياسية، والمرشحين، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني.
- كان هناك غياب لحملات توعية جمهور الناخبين بانتخابات مجلس الشورى. ويكرر مركز كارتر توصياته السابقة خلال انتخابات مجلس الشعب بأنه على السلطات أن تتخذ خطوات من أجل تحسين حملات توعية وتثقيف الناخبين.
- أفاد متابعو مركز كارتر بعدم اطراد تنفيذ الإجراءات الانتخابية وعدم تنفيذها من قبل القضاة المشرفين داخل لجنة لجان الاقتراع. ومن ضمن ما يتضمنه هذا، عدم غمس إصبع الناخب في الحبر الفسفوري، وفتح اللجان متأخرا عن موعد الفتح الرسمي، وإغلاق اللجان مبكرا قبل الموعد المحدد لذلك.
- كان لقرار اللجنة القضائية العليا للانتخابات، والذي صدر في آخر لحظة، بإزالة أرقام المرشحين الفرديين من البطاقة الانتخابية أثرا سلبيا على الجهود التي بذلوها في حملاتهم الانتخابية، كما خلق صعوبات لموظفي الاقتراع أثناء عملية الفرز.

- قامت السلطات الانتخابية المصرية بإدخال عدة تعديلات تقنية خلال انتخابات مجلس الشورى منها تحسين صناديق الانتخابات والمواد الأمنية المتعلقة بذلك. وقد أفاد متابعو مركز كارتر بأن المعدات الجديدة قد حسنت من الشفافية والمحاسبة، كما أمنت تخزين الأصوات خصوصا أثناء الليل.
- لاحظ متابعو مركز كارتر أن الحملات غير القانونية أثناء فترة الصمت الانتخابي والتي كانت مصدرا للعديد من الشكاوي أثناء انتخابات مجلس الشعب، قد تضاءلت خلال انتخابات مجلس الشورى. وبشكل عام كان هناك انخفاض ملحوظ في الحملات السياسية. وبالرغم من ذلك، فإن الحملات غير القانونية التي تنتهك فترة الصمت الانتخابي، قد تم ملاحظتها من قبل متابعي مركز كارتر في عدة مناطق.
- لقد سمح الإجراء، الذي يقضي بإجراء عملية الفرز في غرف الاقتراع، بالقيام بعملية الفرز بطريقة أكثر تنظيما وكفاءة من تلك التي جرت في مراكز الفرز المركزية والتي تم استخدامها في انتخابات مجلس الشعب. ومع ذلك، لاحظ متابعو مركز كارتر أن هذه اللامركزية جعلت من المستحيل على بعض الأحزاب والمرشحين، الذين لديهم عدد محدود من الوكلاء، مراقبة عملية الفرز في كل لجان الاقتراع.
- أظهرت انتخابات مجلس الشورى الحاجة إلى ضمان إعلان النتائج التفصيلية للانتخابات في الوقت المحدد. وقد لاحظ مركز كارتر أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات لم تكشف عن جنس المرشحين الفائزين، وفي حالة المقاعد الفردية لم تكشف عن التيار السياسي الذي ينتمي إليه الفائزون. وكنتيجة لذلك اكتنف نتائج الانتخابات جو من الغموض والتكهنات.
- مازال مركز كارتر يشعر بقلق عميق تجاه التمثيل الضئيل للمرأة في المناصب العليا في الإدارة الانتخابية كمرشحات وممثلات، بالإضافة إلى عدم وجود حصة (كوتا) فعالة للوصول إلى تمثيل المرأة. ويحث مركز كارتر الأطراف المعنية، بما في ذلك لجنة كتابة الدستور، على اتخاذ خطوات حاسمة لتحسين مشاركة وتمثيل المرأة. ويمكن أن يتضمن هذا تقديم حصة للمرأة تقدر بـ30% لضمان تمثيل فعال للمرأة في البرلمان بغرفتيه.
- وتستمر عملية تقديم الطعون في كونها مصدرا للقلق. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر الغياب المستمر للعمليات التي تتسم بالشفافية، ودقة التوقيت، والمحاسبة عن الأطراف المعنية والخاصة بعملية تقديم الشكاوي.
- وبسبب الحساسية المتزايدة تجاه المنظمات غير الحكومية الدولية، واجه متابعو مركز كارتر، في بعض الحالات، عدوانية من قبل وكلاء وممثلي الأحزاب بالإضافة إلى أسئلة

مكثفة من قبل مسؤولي الانتخابات وقوات الأمن خاصة بوضعهم والمؤسسة التي يعملون لديها.

وبكل احترام تقدم بعثة مركز كارتر التوصيات الرئيسية التالية من أجل الانتخابات في المستقبل:

يجب توضيح دور هيئة إدارة الانتخابات في عملية الطعون مع تدريب مسؤولي الانتخابات على الموضوعات المتعلقة بذلك. يجب أن تبادر لجنة الانتخابات بتسجيل وحفظ ونشر كل الطعون الانتخابية حتى يتعلم الطاعنون، وآخرون من نتائج طعونهم، وحتى تستطيع السلطات الانتخابية التعرف على المشاكل والمناطق الجغرافية التي قد تحتاج إلى تحسين في الانتخابات المقبلة. وأيضا، يجب توضيح عملية تقديم الطعون، كما يجب تحديد مهلة مناسبة للفصل فيها.

يجب زيادة معايير الشفافية والمحاسبة: يجب أن تبادر السلطات الانتخابية ببناء الثقة بين الأطراف الانتخابية المعنية والجمهور لضمان الشفافية والمحاسبة. وتتضمن الإجراءات الخاصة التي يجب أخذها في الاعتبار تعديل القانون الخاص بسرية مداولات اللجنة القضائية العليا للانتخابات ونشر نتائج الفرز بشكل علني خارج مراكز الاقتراع في نهاية عملية الفرز.
يعتبر استكمال الانتخابات البرلمانية خطوة هامة ولكنها غير كافية في التحول الديمقراطي في مصر. ويحتاج الحفاظ على زخم التحول إلى الحكم الديمقراطي الكامل إلى خطوات أساسية إضافية من بينها:

إلغاء قانون الطوارئ وإنهاء استخدام المحاكمات العسكرية للمدنيين: تعتبر قوانين الطوارئ إجراءات استثنائية يجب تبريرها باستمرار حيث يجب استخدامها، فقط، في الحالات التي تهدد الأمن القومي. ويطبق قانون الطوارئ في مصر جزئيا، ويجب إلغاؤه كاملا.

تنفيذ عملية كتابة دستور يعبر عن جموع الشعب المصري و يأخذ في الاعتبار مختلف الآراء السياسية الموجودة في المجتمع المصري: من المهم أن تكون لجنة كتابة الدستور التي سيختارها البرلمان ممثلة للمجتمع المصري. وبشكل خاص يجب أن تتضمن اللجنة 30% من النساء كحد أدنى، كما يجب أن يكون هناك كوتا للمجموعات الحساسة.

حماية المبادئ الديمقراطية، والحقوق الأساسية، والحريات في الدستور: عندما يتم وضع الدستور فمن الصعب تغييره. ولذلك من الضروري أن يحمي الدستور المصري الجديد حقوق

وحريات كل المصريين، وأن يتضمن فصلا واضحا بين السلطات، وأن يتم إقرار الدستور من خلال استفتاء حقيقي وذو مصداقية.

وبالنسبة لانتخابات ما بعد الفترة الانتقالية، يؤكد مركز كارتر على التوصيات الآتية:

إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات: يوصي مركز كارتر بإنشاء جهاز انتخابي دائم ومحترف وكامل الاستقلال خاص بالانتخابات المقبلة. ويجب أن يكون هناك إطار قانوني هيكلي واضح ومطرد لدعم مثل هذا الجهاز.

إعادة تصميم كوتا النساء: طبقا للالتزامات الدولية، من الضروري ضمان مشاركة المرأة في الشؤون العامة ومساهمتها في الحوار المجتمعي العام. ويوصي المركز بأن تكون كوتا المرأة بنسبة 30% على الأقل لضمان تمثيل فعال للمرأة في البرلمان المصري.

إلغاء نسبة العمال والفلاحين: إن استخدام التصنيفات المهنية كأساس لأهلية الترشح إنما يقوض حق الترشح بشكل اعتباطي. ولذلك يوصي مركز كارتر بإزالة هذا الشرط في الانتخابات المقبلة.
مرفق بهذا بيان مركز كارتر الكامل بخصوص انتخابات مجلس الشورى بمصر، ويمكن الحصول عليه من الرابط التالي: www.cartercenter.org، باللغتين العربية والإنجليزية. وبعد نهاية المهمة سيتم نشر تقرير مفصل يحتوي على تقييم وتوصيات مركز كارتر الخاصة بانتخابات البرلمان المصري بغرفتيه. لقد قام المركز بتقييم الانتخابات المصرية على أساس الإطار القانوني المصري وثيق الصلة بالموضوع، وطبقا لالتزامات مصر بإجراء انتخابات ديمقراطية المنصوص عليها في الاتفاقات الإقليمية والدولية. وقد قام المركز بمهمات المتابع للانتخابات طبقا لإعلان 2005 لمبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.

THE
CARTER CENTER

يلخص هذا البيان ملاحظات بعثة مركز كارتر لمتابعة انتخابات مجلس الشورى المصري في 2012. وبانتهاء انتخابات مجلس الشورى تكتمل انتخابات البرلمان المصري بغرفتيه. وقد تابع المركز المرحلة الأولى[1] لانتخابات مجلس الشورى في 4 فبراير 2012 وأصدر بيانا عنها. ويجيء البيان الحالي بعد نهاية المرحلة الثانية[2] من الاقتراع والتي تمت في 14–15 فبراير 2012، والإعادة والتي تمت في 22 فبراير 2012. وسيعقد مجلس الشورى أول جلسة له في 28 فبراير 2012.[3]

ولم تحظ انتخابات مجلس الشورى، والتي تمت تحت إشراف اللجنة القضائية العليا للانتخابات، إلا باهتماما قليلا من قبل الناخبين، والمرشحين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. وبينما بدت النتائج وكأنها تعكس إرادة من شاركوا فيها. فإن المستوى المتدني لحضور الناخبين يطرح السؤال حول أهمية انتخابات مجلس الشورى في المرحلة الانتقالية في مصر. ووسط النقص التقني المستمر الذي يكتنف العلمية الانتخابية، فإن البيئة الانتقالية تؤثر بشدة على المستوى الضئيل من الاشتباك. وبشكل خاص، فإن الغموض والافتقار إلى الإجماع حول الطريق والاتجاه الذي يجب أن تسلكه مصر خلال المرحلة الانتقالية يؤثر بشكل سلبي على الاهتمام العام بالانتخابات.

البيئة الانتخابية

منذ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطات التنفيذية والتشريعية الانتقالية بعد 11 فبراير 2011، شاب التوتر العلاقة بين المجلس العسكري والعديد من المواطنين المصريين، وقد تصاعد هذا التوتر، في بعض الأحيان، إلى حد العنف. وقد أدى استمرار بعض الأجزاء الرئيسية

[1] تضمنت المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى دوائر في 13 محافظة ألا وهي: الإسكندرية، وأسيوط، والقاهرة، والدقهلية، ودمياط، والفيوم، والغربية، والمنوفية، والوادي الجديد، وشمال سيناء، وقنا، والبحر الأحمر، وجنوب سيناء.

[2] تضمنت المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى دوائر في 13 محافظة ألا وهي: أسوان، والبحيرة، وبني سويف، والجيزة، والإسماعيلية، وكفر الشيخ، والأقصر، ومطروح، والمنيا، وبور سعيد، والقليوبية، والشرقية، وسوهاج، والسويس.

[3] القرار 315 الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 13 ديسمبر 2011.

من قانون الطوارئ، واستخدام المحاكمات العسكرية ضد المدنيين، واستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن، والهجوم على منظمات المجتمع المدني، إلى خلق مناخ من عدم الثقة.

هذا وقد رسم المجلس العسكري خريطة طريق للمرحلة الانتقالية تتضمن إجراء انتخابات مجلس الشعب الذي يتكون من 508 مقاعد، وانتخابات مجلس الشورى الذي يتضمن 270 مقعدا. وقد كلف الإعلان الدستوري للمجلس العسكري والصادر في 30 مارس 2011[4] الأعضاء المنتخبين[5] في المجلسين باختيار لجنة لكتابة الدستور مكونة من 100 عضو، وسوف يطرح الدستور للاستفتاء، وبعد ذلك يتم إجراء الانتخابات الرئاسية. وسيتم عقد الجلسة الأولى المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في 4 مارس 2012.

ولكن مازال الغموض يكتنف كيفية تشكيل هذه اللجنة، وإذا ما كان الدستور الجديد سيتم كتابته وإقراره قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، وإذا ما كانت هذه العملية ستتم تحت إدارة مدنية. ويكرر مركز كارتر اقتراحاته الخاصة بأن يكون للبرلمان السلطة الحصرية في اختيار لجنة كتابة الدستور، وأن تعكس هذه اللجنة المجتمع المصري بما في ذلك أن يكون 30% من عدد أعضائها من النساء، وأن تضمن اللجنة أن عملية كتابة الدستور ستأخذ في الاعتبار آراء مختلف التيارات السياسية في المجتمع المصري، كما يجب على الأطراف المعنية العمل على أن يحمي الدستور الجديد المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية والحريات.

يبدو أن النجاح الذي حققه حزبا الحرية والعدالة، والنور في انتخابات مجلس الشعب (46%، و25% على التوالي)، قد أثر على الحسابات السياسية لمنافسين في انتخابات مجلس الشورى حيث أن زخم هذه الانتصارات تم النظر إليه باعتباره مقدمة لنتيجة حتمية. وأيضا، وبسبب الصفة الاستشارية لمجلس الشورى، فإن إمكانية تأثيره على صنع القرار البرلماني تصبح ضئيلة. هذه الأبعاد السياقية للبيئة التي جرت فيها انتخابات مجلس الشورى ساهمت في افتقارها إلى الكثافة والمنافسة السياسية.

[4] تم تعديل بعض مواد من دستور 1971 من خلال استفتاء أجري في 19 مارس 2011. وقد تم إلحاق هذه المواد بالإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، والذي تضمن المواد التي استفتي عليها بتعديل طفيف في بعض الأحيان، والعديد من المواد الإضافية التي لم يتضمنها الاستفتاء.

[5] بالرغم من الاعتقاد الشائع بأن سلطة مجلس الشورى محدودة، إلا أنه يمتلك وظيفتين من المحتمل أن تؤثرا على الفترة الانتقالية. وطبقا للخطة الانتقالية التي وضعها المجلس العسكري سيقوم الأعضاء الـ180 المنتخبون في مجلس الشورى مع الأعضاء المنتخبون في مجلس الشعب باختيار لجنة من 100 عضو لكتابة الدستور.

وقد اتسمت انتخابات مجلس الشورى بمعدل منخفض جدا من الاهتمام والمشاركة بين الناخبين، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية. ومن بين التفسيرات الشائعة لهذا، عدم اليقين فيما يخص الهدف أو الغرض من وجود مجلس الشورى، ويرجع هذا، جزئيا، إلى التثقيف غير الكافي للناخبين، والإجهاد الذي أصاب الناخب.[6] وبينما وصلت نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشعب إلى أكثر من 55% شهدت انتخابات مجلس الشورى انخفاضا حادا وصل إلى ما يقل عن 14% في الجولات الأولى، وأقل من 7% في جولات الإعادة.[7]

وقد بدأت المرحلة الثانية من الانتخابات في 14 فبراير 2012، في أعقاب وفاة أكثر من 70 شخصا بعد انتهاء مباراة لكرة القدم في بورسعيد في 1 فبراير 2012. وقد تم التعامل مع سلسلة المظاهرات التي تبعت المأساة بالقوة المميتة من قبل قوات الأمن مما أدى إلى وفيات إضافية الأمر الذي ساهم في انخفاض الاهتمام بانتخابات مجلس الشورى. وبالمثل فإن تركيز وسائل الإعلام على الجدل الدائر حول التحقيقات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والتخمين المكثف حول استعدادات الانتخابات الرئاسية والمرشحين المحتملين للرئاسة، كل هذا قد زاد من تشتيت الانتباه لهذه الانتخابات.

خلفية انتخابات مجلس الشورى

تم إنشاء مجلس الشورى طبقا لدستور 1971 كمجلس استشاري للبرلمان وقد تم انتخابه للمرة الأولى عام 1980. وقد شكلت كل محافظة من محافظات مصر الـ27 دائرة انتخابية واحدة باستثناء محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية حيث قسمت كل محافظة إلى دائرتين، مما جعل مجموع الدوائر 30 دائرة. وحدد القرار 2011/122[8] الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة حدود هذه الدوائر كما خصص لها المقاعد. ويتكون مجلس الشورى من 270 مقعدا، منها 180 مقعدا بالانتخاب و90 مقعدا يقوم الرئيس بتعيينها. ومثلما هو الحال بالنسبة لمجلس الشعب، فهناك حصة 50% من العمال والفلاحين.[9] ومن الـ180 مقعدا، يتم انتخاب 60 مقعدا

[6] بدأت انتخابات مجلس الشعب في 28 نوفمبر 2011 وانتهت في 22 يناير 2012. ولم يكن هناك ستة أيام انتخابية فقط (يومان لكل مرحلة من المراحل الثلاث)، بل كان هناك يومان للإعادة لكل مرحلة، وأيام عديدة إضافية لإعادة الانتخابات في الدوائر المطعون عليها.

[7] 15إن المعلومات عن نسب الحضور قد تشوهت بسبب إعادة انتخابات القائمة في المنوفية وقنا خلال المرحلة الأولى، وإعادة انتخابات القائمة في الأقصر خلال المرحلة الثانية.

[8] تم إصداره 26 سبتمبر 2011.

[9] تم تعريف مصطلحي "الفلاح" و"العامل" في المادة الثانية لقانون مجلس الشعب. (ومن الجدير بالذكر أن هذه التعريفات لا يتضمنها القانون الانتخابي الأساسي لمجلس الشورى وهو القانون رقم 120 لسنة 1980 والخاص بانتخابات مجلس الشورى بشكل مباشر.) ويقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي، ويكون مقيما في الريف وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ، ملكا أو إيجارا ، أكثر من عشرة أفدنة. ويعتبر عاملا من يعتمد بصفة رئيسية على دخله بسبب عمله اليدوي أو الذهني في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، ولا يكون منضما إلى نقابة مهنية أو يكون مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العالية.

بالنظام الفردي، حيث يمكن أن يكون المرشحون مستقلين أو منتمين إلى حزب ما، ويحدد فوزهم عن طريق نظام الأغلبية المطلقة في 30 دائرة انتخابية ذات مقعدين. كما يتم انتخاب أربعة مقاعد في كل من الدوائر الانتخابية الثلاثين بنظام القائمة، والذي يجري بين أربع قوائم لمرشحي الأحزاب التي تشكلها الأحزاب أو الائتلافات.

ويجب أن تتضمن كل قائمة حزبية مرشحة واحدة، على الأقل، ليسمح للقائمة بالتنافس في الانتخابات، ولكن تكوين القائمة لا يحدد موقع المرشحات في القائمة. ولأن الحد الأقصى للمرشحين في قائمة واحدة هو أربعة مرشحين، فقد أدت هذه القاعدة إلى أن 25% من مرشحي القائمة هن من النساء. ومثلما حدث في انتخابات مجلس الشعب، فقد تم وضع المرشحات في النصف الأسفل لهذه القوائم، حيث أحتل ما يزيد على 80% منهن الوضع الثالث والرابع.
وبالنسبة للمرشحات اللاتي تنافسن في الدوائر الفردية، فقد شكل حجم الدوائر الانتخابية (أي حجم المحافظات) تحديا لجمع موارد كافية للحملة من أجل التنافس بفاعلية. ونتيجة لهذا، ومثلما كانت النتيجة في انتخابات مجلس الشعب، فإن تمثيل المرأة، في مجلس الشورى، يعتبر ضئيلا جدا، حيث فازت المرأة بـ5 مقاعد من مجموع 180 مقعدا بالانتخاب (أو أقل من 3%). وبدون بذل جهود مشتركة بين القيادات السياسية والانتخابية، فمن المحتمل أن يبقى تمثيل المرأة في الحكومة تحت المستويات المنصوص عليها في التزامات مصر الدولية. وللوفاء بهذه الالتزامات،[10] يحث مركز كارتر الأطراف المعنية، بما في ذلك لجنة كتابة الدستور، أن تتخذ خطوات نهائية لتعزيز مشاركة وتمثيل المرأة.

تم إجراء انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في 13 محافظة في المرحلة الأولى، و14 محافظة في المرحلة الثانية. وقد كانت قوائم الناخبين في انتخابات مجلس الشورى هي نفس القوائم التي استخدمت في انتخابات مجلس الشعب في 20 يوليو 2011.[11] وتتطلب القائمة من الناخبين التصويت في مراكز اقتراع معينة. وقد تم تسجيل أقل من 50 مليون ناخب بقليل لانتخابات مجلس الشورى، منهم 365 ألف تم تسجيلهم في الخارج. وقد تم إجراء عملية تسجيل المرشحين والقوائم لمجلس الشورى في نفس الوقت مع مجلس الشعب وذلك في أكتوبر 2011[12].

(ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العالية، وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال ، وفى الحالين يجب لاعتبار الشخص عاملا أن يكون مقيدا في نقابة عمالية.) ولا تتغير صفة العامل بعد انتهاء خدمته طالما توافرت فيه الشروط السابقة ويكون مقيداً في نقابة عمالية.

[10] الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 7 تنص على أن تقوم الدول الأطراف بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة وبوجه خاص تكفل للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات وأهلية الانتخاب؛ والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

[11] قانون مباشرة الحقوق السياسية، المادة 5 مكرر.

[12] اللجنة القضائية العليا للانتخابات، القرار 2011-11، المادة 1.

وقد تم تسجيل 2036 مرشحا للتنافس على 60 مقعدا في الانتخابات الفردية، بينما تم تسجيل 272 قائمة للتنافس على 120 مقعدا في انتخابات القوائم.

الإدارة الانتخابية والإطار الانتخابي

تشرف على السلطة الانتخابية الانتقالية المصرية لجنة قضائية كاملة، ألا وهي اللجنة القضائية العليا للانتخابات.[13] وتشرف اللجنة القضائية العليا للانتخابات على أمانة عامة قضائية وحكومية مختلطة[14] مسؤولة عن تنسيق وتطبيق الإجراءات الانتخابية. وتتلقى اللجنة القضائية العليا للانتخابات دعما في عملها من قبل لجان انتخابية فرعية مكونة من قضاة فقط في كل محافظة إلى جانب لجان عامة في كل دائرة. وعند عمليات الاقتراع والفرز، يشرف القضاة مباشرة على عمل الموظفين القادمين من الخدمة المدنية المحلية (غالبا من بين مدرسي وزارة التربية والتعليم)، فيما تشرف اللجان الانتخابية القضائية على مراكز الفرز في انتخابات مجلس الشورى.

ويعتبر عدم وجود عنصر نسائي في المستويات العليا بين المسؤولين على العملية الانتخابية عاملا مثيرا للقلق المستمر في التكوين الحالي للجنة القضائية العليا للانتخابات واللجان الانتخابية.[15] وطبقا للتشريع الحالي يجب شغل هذا المنصب من بين النساء أصحاب المناصب القضائية. وتتضمن أهمية تمثيل المرأة في الانتخابات وجودهن، أيضا، في الإدارة الانتخابية، وبشكل خاص لأخذ آرائهن في الاعتبار على مستوى تشكيل السياسات من أجل ضمان معالجة قضايا النوع الاجتماعي على مستوى القرارات التنفيذية. ولضمان أن تأخذ السياسات الانتخابية كل هذا بعين الاعتبار، يوصي مركز كارتر بأن يتضمن أي تشكيل مستقبلي للإدارة الانتخابية شروطا خاصة لتمثيل المرأة في المستويات العليا. وكإجراء انتقالي يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية المصرية على أن تأخذ في الاعتبار تطبيق لجنة استشارية عليا تختص بقضايا المرأة لتقديم المشورة للجنة القضائية العليا للانتخابات على المستوى التنفيذي.

[13] سميت اللجنة القضائية العليا للانتخابات باللجنة العليا للانتخابات طبقا لقانون 73 الصادر في 1956 بعد التعديل، غير أن اللجنة قامت بتغيير اسمها.

[14] قانون مباشرة الحقوق السياسية، المادة 3 مكرر (1)، قانون 73 الصادر في 1956. تتكون الأمانة العامة المسؤولة عن تطبيق الانتخابات، من قضاة وممثل من وزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الدولة للتنمية الإدارية.

[15] الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 7 تنص على أن تقوم الدول الأطراف بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة وبوجه خاص تكفل للمرأة الحق في التصويت في جميع الانتخابات وأهلية الانتخاب؛ والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

إن استقلال اللجنة القضائية العليا للانتخابات ليس منصوصا عليه بطريقة مباشرة في الإعلان الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وكسلطة تنفيذية وتشريعية في المرحلة الانتقالية، لديه القدرة على تعريف وتقييد أعمال اللجنة القضائية العليا للانتخابات بواسطة تعديلات تشريعية مما يقلل من استقلالية السلطة الانتخابية من الناحيتين القانونية والعملية. وقد تم عمل مراجعات رئيسية على القوانين الانتخابية منذ 19 مايو 2011[16]، التي كانت موضوعا لتعديلات تدريجية مستمرة. وقد تم تعيين اللجنة القضائية العليا للانتخابات في 19 يوليو 2011، وتم الإعلان عن انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 27 سبتمبر 2011.

لقد كان لدى اللجنة القضائية العليا للانتخابات وقتا قصيرا للغاية للإجراءات الإنشائية، وتعريف العلاقات بين المؤسساتية، وتطور العمليات الانتخابية، وتدريب الموظفين. ومع ذلك فقد اكتسب موظفو السلطة الانتخابية خبرة كبيرة أثناء المراحل الثلاث لانتخابات مجلس الشعب، ومرحلتي انتخابات مجلس الشورى. وتدريجيا، أصدرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات كتيبات إرشادية للقضاة المشرفين، ولكن مثلما كان الحال علية في انتخابات مجلس الشعب، لم تكن هذه الكتيبات في متناول اليد إلا قبل بدء عمليات الاقتراع للمرحلة الأولى ببضعة أيام كما كانت تفتقر إلى التفاصيل في بعض المجالات. وقد أدى الافتقار إلى إطار إجرائي متكامل لتوفير تفسير معياري ومطرد لمختلف الشروط القانونية إلى الغموض، مما دفع القضاة المشرفين إلى استخدامهم حكمهم الشخصي لتطبيق إجراءات معينة.[17] ونتيجة لذلك، أفاد متابعو مركز كارتر بأن تطبيق الإجراءات من قبل القضاة المشرفين كان غير مطرد. ولذلك يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية المصرية على تطوير إطار إجرائي متكامل للانتخابات المستقبلية إلى جانب منهج تدريب لمسؤولي الانتخابات يضمن معاملة إجرائية مطردة.[18]

صرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن الانتخابات يجب أن تتم تحت إشراف سلطة انتخابية مستقلة.[19] وفي هذا الإطار يوصي مركز كارتر بأن ينص الدستور المقبل على استقلالية السلطة الانتخابية المصرية. ولكن، ما يؤثر على هذه الاستقلالية هو قدرة السلطة الانتخابية ليس فقط على الإشراف على الانتخابات، بل أيضا على تطبيق هذه الانتخابات.

---

[16] انظر القرار رقم 46 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الصادر في 19 مايو، 2011، وما يليه.

[17] يعتبر إجراء غمس الإصبع في الحبر الفسفوري، ومساعدة الناخبين الأميين (لا ينص القانون على ذلك)، والتأكد من صلاحية بطاقات التصويت التي تم تسويدها، ومعالجة الطعون، كلها مجالات لاحظ فيها متابعو مركز كارتر تضاربا في الإجراءات بين قضاة وموظفي مراكز الاقتراع.

[18] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 19: "وينبغي [...] أن تكون الانتخابات نزيهة وحرة تجري دوريا في إطار قوانين تضمن ممارسة حقوق الانتخاب ممارسة فعلية."

[19] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 11.

وتعتمد اللجنة القضائية العليا للانتخابات على وزارة الداخلية في تطبيق عمليات انتخابية أساسية، ولكنها ليست لديها القدرة على الإشراف الكامل على هذه العمليات. ولذلك يوصي مركز كارتر بإنشاء إدارة انتخابية محترفة ودائمة ذات فروع في كل محافظات مصر.

إن تكلفة الانتخابات ليست بسيطة. وكما تم تداوله في وسائل الإعلام فقد قدرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات تكلفة انتخابات مجلس الشورى بحوالي مليار جنيه مصري. وبالتالي فإن التعرف على بعض الفرص لتخفيض تلك التكلفة والتي لا تقلل من جودة هذه الانتخابات أو دوريتها يجب أن يؤخذ عين الاعتبار. وبالنسبة لانتخابات مجلس الشورى، وبالتوافق مع ملاحظات مركز كارتر بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب، فقد يقدم النظام الانتخابي فرصا عدة لتخفيض تكلفة الانتخابات المصرية. وعلى سبيل المثال، فإن استبدال نظام الأغلبية المطلقة بالنسبة للانتخابات الفردية بنظام الأغلبية الضئيلة سوف يزيل الحاجة إلى انتخابات الإعادة. كما أن التخلص من كوتا الفلاحين والعمال سوف يؤدي إلى تبسيط عمليات إدارة الانتخابات. ولذلك يوصي مركز كارتر بأن تؤخذ عملية تبسيط النظام الانتخابي بعين الاعتبار، مع النظر إلى جعل الانتخابات المستقبلية فعالة الكلفة.

لقد كان الإقبال القليل على انتخابات مجلس الشورى متوقعا من قبل الأطراف الانتخابية المعنية بما في ذلك الإدارة الانتخابية. وكانعكاس لذلك، تم إجراء بعض التعديلات الإجرائية المذكورة أدناه بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى. وبسبب من هذا الإقبال القليل لم تكن هذه التعديلات بمستوى التوتر الإجرائي الذي سببته المنافسة الشديدة والإقبال العالي لانتخابات مجلس الشعب. ولذلك فإن تنفيذ مثل هذه الإجراءات التي تمت مراجعتها لم يختبر تحت ضغط المنافسة الشديدة للانتخابات.

وقد لاحظ متابعو مركز كارتر انخفاض الضغط الواقع على مسؤولي الانتخابات أدى إلى تعامل غير رسمي مع الإجراءات. وعلى سبيل المثال، فإن دقة مواعيد حضور القضاة واستكمالهم لإجراءات فتح مراكز الاقتراع والتي تحسنت خلال انتخابات مراحل انتخابات مجلس الشعب، هذه الدقة قد ساءت أثناء انتخابات مجلس الشورى؛ كما أن غمس إصبع الناخب في الحبر الفسفوري كإجراء وقائي ضد التصويت المتعدد أصبح أقل تطبيقا وخلال المرحلة الثانية لوحظ أنه في بعض الحالات لم يتم تطبيقه على الإطلاق؛ وأيضا لاحظ متابعو مركز كارتر، بعد أيام قليلة من عدم إقبال الناخبين، بعض الحالات من إغلاق مراكز الاقتراع قبل موعد إغلاقها الرسمي في السابعة مساء وفي حالتين، خلال المرحلة الثانية، لاحظ متابعو مركز كارتر بدء

عملية الفرز قبل إغلاق اللجنة. وأخيرا، لوحظ وجود قوات الأمن بكثرة داخل مراكز الاقتراع، كما تم إطالة أمد وعرقلة دخول المتابعين إلى مراكز الاقتراع بسبب الأسئلة الكثيرة من قبل قوات الأمن. وبالتالي كلما تقدمت انتخابات مجلس الشورى خلال مرحلتيها، لوحظ استمرار هذه الانتهاكات للإجراءات.

بيئة المتابعة

لقد لاحظ متابعو مركز كارتر مستوى منخفض جدا من المشاركة في انتخابات مجلس الشورى من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، بالإضافة إلى المرشحين ووكلاء الأحزاب. وفيما بين الأحزاب السياسية والمرشحين، كان المستوى المنخفض لمشاركة الوكلاء والممثلين يعود إلى عدة عوامل، بما في ذلك استنفاذ موارد الحملات منذ انتخابات مجلس الشعب، وخيبة الأمل من المرحلة الانتقالية، وعدم الاهتمام بانتخابات مجلس الشورى. وقد أشارت المناقشات مع ممثلي المجتمع المدني إلى أن العديد من المنظمات لم تتابع الانتخابات نتيجة للتصور المسبق الخاص بعدم الاهتمام وعدم أهمية مجلس الشورى، إضافة إلى قرار هذه المنظمات بالحفاظ على مواردها من أجل الاستفتاء الدستوري المتوقع والانتخابات الرئاسية. وفي بعض الحالات، قيل إن التوتر الناتج عن التحقيقات المستمرة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية هو السبب في الانسحاب من متابعة الانتخابات.

وقد واجه متابعو مركز كارتر، في حالتين اثنتين، سلوكا عنيفا يكاد يكون عدوانيا، من قبل ممثلي الأحزاب. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المتابعون كثرة الأسئلة من قبل مسؤولي الانتخابات وقوات الأمن فيما يخص وضعهم، وسلطاتهم، والمؤسسة التي ينتمون إليها. ومن الجدير بالذكر أنه في بعض الحالات الأخرى كانت هذه الأسئلة تعود إلى الفضول بخصوص البيئة الصعبة الحالية التي تواجهها بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى. وبالنسبة للمستقبل وخاصة ما يتعلق بالانتخابات بما في ذلك الانتخابات الرئاسية، والاستفتاء الدستوري والتي سيتم إجراؤها لاحقا في 2012، يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية على منح الاعتماد لمنظمات المتابعة المحلية والدولية في أقرب فرصة ممكنة مما سيؤدي إلى تعزيز شفافية العملية الانتخابية عن طريق ضمان إتاحة الفرصة لمتابعين محايدين لمتابعة كافة عناصر العملية الانتخابية والإفادة عنها.

الاقتراع

أدت الخبرة التي كونتها اللجنة القضائية العليا للانتخابات، خلال انتخابات مجلس الشعب، إلى عدة تعديلات فيما يخص العملية الانتخابية. فالبطاقات الانتخابية التي استخدمت في انتخابات مجلس الشعب تم استخدامها في انتخابات مجلس الشورى، ولكن تم إجراء تعديل على البطاقات الانتخابية الخاصة بالانتخابات الفردية حيت تم إزالة الرقم الخاص بكل مرشح من البطاقة. وقد أرسلت اللجنة القضائية العليا للانتخابات إخطارا يشير إلى أن هذا التعديل كان بغرض أن يتجنب الناخبون الارتباك، حيث أن انسحاب المرشحين سيؤدي إلى اضطراب ترتيب المرشحين. ومع ذلك فقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن إزالة هذه الأرقام قد خلق مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى، أن العديد من المرشحين قد قالوا للمتابعين إنهم قد قاموا بحملات لاطلاع الناخبين الأميين على هوية البطاقة على أرقامهم الموجودة في البطاقة الانتخابية، وبالتالي أدت إزالة هذه الأرقام إلى إحباط جهودهم. أما بخصوص المشكلة الثانية، فقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن عدم وجود الأرقام جعل عملية الفرز أكثر صعوبة. وقد ظهرت هذه الصعوبة عندما اضطر موظفو الفرز إلى استخدام أسماء المرشحين لفرز الأصوات، الأمر الذي استغرق وقتا أطول، وفي بعض الحالات، سبب صعوبات نتيجة تشابه أسماء المرشحين. ولتجنب هذه الصعوبات في المستقبل، يوصي مركز كارتر بالإبقاء على أرقام المرشحين في البطاقات الانتخابية لدعم عملية الحملات السياسية ولتسهيل مشاركة الناخبين الأميين. ولتجنب مشاكل أرقام المرشحين على بطاقة التصويت، يمكن تمديد المهلة المحددة لانسحاب المرشحين من 15 يوما، كما ينص القانون الآن، إلى 30 يوما ويجب تطبيق هذا بحسم.

ومن التحسينات التي تم إجراؤها، كان هناك استبدال صناديق الانتخابات الخشبية والصناديق المصنوعة من زجاج البلكسي والتي كان يتم إغلاقها بالأقفال، والقماش والشمع، بصناديق بلاستيكية ذات غطاء بلاستيكي به فتحة يمكن تأمينها من خلال أقفال ذات أرقام دقيقة وفريدة.[20] وقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن هذه الصناديق تبدو أكثر أمانا ودقة (عن طريق التأكد من أرقام الأقفال) من قبل وكلاء الأحزاب والمرشحين، عند تخزينها ليلا وإعادة فتحها في اليوم الثاني من الاقتراع. كما لاحظ متابعو مركز كارتر أيضا أن بخلاف المرحلة الأولى، حيث واجه

[20] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20: "ويجب أن تضمن ... سلامة صناديق الاقتراع وأن تفرز الأصوات في حضور المرشحين ووكلائهم. وينبغي أن تدقق جهات مستقلة في عملية الاقتراع وفرز الأصوات وتتاح إمكانية المراجعة القضائية أو غيرها من الإجراءات المشابهة لضمان ثقة الناخبين بأمانة الاقتراع وفرز الأصوات ويجب توفر المساعدة المتاحة للمعوقين، فاقدي البصر، أو الأميين عن طريق جهات مستقلة. كما يجب السعي لاطلاع الناخبين على هذه الضمانات على أكمل وجه."

بعض القضاة صعوبات في التعامل مع الأقفال الجديدة ففي قرابة كل الحالات خلال المرحلة الثانية، كان مسؤولو الانتخابات يبدون أكثر ثقة في التعامل مع المعدات الجديدة. وكما ذكر آنفا، فإن التعامل مع الحبر الفسفوري كان أقل اطرادا وصرامة مما كان الوضع عليه في انتخابات مجلس الشعب. وفي معظم الحالات قام القضاة المشرفون بمساعدة الناخبين الأميين من خلال طرق عديدة وغير مطردة.[21]

وقد لوحظ انخفاض الحملات غير القانونية خلال فترة الصمت الانتخابي، والتي كانت مصدرا للعديد من الشكاوي أثناء انتخابات مجلس الشعب، خلال انتخابات مجلس الشورى إلى جانب انخفاض للحملات السياسية. وبالرغم من ذلك لاحظ متابعو مركز كارتر وجود حملات غير قانونية في عدد من المناطق.

عملية الفرز

خلال المرحلة الثانية، استمرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات في فرز الأصوات داخل لجان الاقتراع، الأمر الذي كان قد تم تقديمه أثناء المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى. وقد لوحظ، على نطاق واسع، أن لامركزية الفرز هذه قد سمحت لمسؤولي الانتخابات القيام بالفرز في بيئة أكثر تحكما عما كانت عليه الحال في مراكز الفرز التي تم استخدامها في انتخابات مجلس الشعب، حيث كان الفرز يتم في مواقع مركزية لكل لجان الاقتراع في خمس دوائر انتخابية على الأقل. هذا وقد أخبر العديد من الأحزاب والمرشحين متابعو مركز كارتر بأن هذه اللامركزية جعلت من المستحيل للأعداد المحدودة من الوكلاء متابعة الفرز في كل لجان الاقتراع. وقد كان الحال هكذا، خاصة، في الانتخابات الفردية.

أحد الإجراءات الرئيسية في أي عملية انتخابية هي المعايير التي يتم على أساسها احتساب ما إذا كان الصوت صالحا أم باطلا،[22] أي ما إذا كانت البطاقة قد تم تسويدها بطريقة تسمح باحتسابها في عملية فرز الأصوات. وقد لوحظ في انتخابات مجلس الشعب أنه قد تم تسجيل أعداد متزايدة من الأصوات الباطلة خلال المراحل الثلاث للانتخابات. وبما أن انتخابات مجلس

[21] لقد قام بعض القضاة بتسويد بطاقات الناخبين بشكل علني، وأحيانا داخل لجنة الاقتراع، وأحيانا أخرى رفض القاضي تسويد البطاقة ولكن أعطى الناخب إرشادات في كيفية تسويدها. وفي بعض الحالات الأخرى قام القاضي بذكر عملية المساعدة في تقريره/ها، بينما البعض الآخر لم يبد أنه فعل ذلك.

[22] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب)، حق التصويت؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 19: "وينبغي [...] أن تكون الانتخابات نزيهة وحرة تجري دوريا في إطار قوانين تضمن ممارسة حقوق الانتخاب ممارسة فعلية."

الشورى قد استخدمت نفس البطاقات التي استخدمت في مجلس الشعب، فقد كان من المتوقع أن ينخفض عدد الأصوات الباطلة خلال هذه الانتخابات. ولكن معدل الأصوات الباطلة التي تمت الإفادة عنها من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات قد تزايد خلال انتخابات مجلس الشورى. ويوصي مركز كارتر بشدة أن يتخذ مسؤولو الانتخابات خطوات لكي: 1) توحيد المعايير التي تحدد ما إذا كان الصوت صالحا أم باطلا، 2) التأكد من أن القضاة، وموظفي الاقتراع، والمرشحين، والأحزاب، والأطراف الانتخابية المعنية الأخرى على معرفة بهذه المعايير، 3) ضمان إتاحة الفرصة لممثلي الأحزاب والمرشحين، والمتابعين، وآخرين لمتابعة عملية التأكد من صلاحية الأصوات.

وفي العديد من الحالات قام القضاة ومسؤولو الأمن بمنع متابعي مركز كارتر ووكلاء الأحزاب والمرشحين من دخول غرف الفرز حيث سمحوا، فقط، لمسؤولين غير انتخابيين، بمتابعة العملية من الخارج. وقد لاحظ متابعو المركز أن هذا كان بسبب الفراغ المحدود داخل غرف الفرز في العديد من الحالات. وبالتالي فبينما تم اعتبار لامركزية عملية الفرز من خلال توزيعها على لجان الاقتراع تحسينا بالنسبة للعديد من عناصر عملية الفرز، فقد أدت لإلى انخفاض الشفافية بالنسبة لوكلاء المرشحين والأحزاب، والمتابعين.[23] ولكي يتم التأكد من شفافية هذه العملية في أي انتخابات مستقبلية، يوصي مركز كارتر بأن تقوم السلطات الانتخابية مراكز للاقتراع والفرز تسمح بدخول عدد كاف من وكلاء المرشحين والأحزاب والمتابعين.
وقد أخبرت اللجنة القضائية العليا للانتخابات مركز كارتر بأنه ليس من المطلوب، رسميا، من القضاة الإعلان عن أو وضع نسخة من نتائج الفرز في لجنة الاقتراع. ومع ذلك، لاحظ متابعو مركز كارتر أن القضاة المشرفين، في العديد من الحالات، قاموا بإعلان النتائج لأي من وكلاء الأحزاب أو المرشحين الموجودين. ويعتبر هذا خطوة إيجابية، ويوصي مركز كارتر بأن يقوم كل القضاة بإعلان نتائج الفرز رسميا داخل لجان الاقتراع بعد انتهاء عملية الفرز.

وبعد ذلك احتفظ القضاة بالبطاقات الانتخابية التي استعملت والتي لم تستعمل، ومحضر لجنة الاقتراع، وأوراق الاقتراع، واستمارات الفرز لنقلها إلى مراكز العد على مستوى المحافظة. ومن الملاحظ أن القضاة قد قاموا بوضع استمارات الفرز في أظرف لنقلها. وفي بلاد أخرى يتم استخدام أكياس خاصة، تظهر أي عبث قد يكون تم بها، في عملية النقل مما يحمي مسؤولي

[23] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 على "حق المشاركة في الأمور السياسية، وحق التصويت، والحق في الفرص المتساوية للحصول على الخدمات العامة"، الفقرة 20: "ويجب أن تضمن ... سلامة صناديق الاقتراع وأن تفرز الأصوات في حضور المرشحين ووكلائهم."

الانتخابات من الاتهام بالعبث بالاستمارات خلال عملية النقل.[24] ولتعزيز الشفافية والمحاسبة والدقة، يحث مركز كارتر السلطات الانتخابية أن تطلب من القضاة المشرفين ضمان نقل أوراق الاقتراع والفرز في هذه الأكياس الخاصة إلى مراكز العد.

احتساب الأصوات

تم إجراء عملية احتساب الأصوات في مراكز العد الموجودة في كل من الدوائر الانتخابية الثلاثين. وقد سافر القضاة المشرفون بمصاحبة عدد من موظفي الاقتراع من مركز الاقتراع إلى مركز العد ومعهم البطاقات الانتخابية، وسجل رسمي بأوراق الاقتراع والفرز. وفي مركز العد، يقوم القضاة وموظفوهم بتسليم البطاقات الانتخابية وأوراق الاقتراع والفرز إلى اللجان الفرعية. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن الفصل بين الفرز والعد سمح بإدارة مراكز العد بطريقة أكثر تنظيما مما كان عليه الوضع في مراكز الفرز خلال انتخابات مجلس الشعب.

ومع ذلك فقد واجه مركز كارتر صعوبات مستمرة في الدخول إلى مراكز العد. ففي بعض الحالات تم إعاقة متابعي مركز كارتر من دخول الموقع من قبل مسؤولي قوات الأمن بالرغم من أنه قد تم اعتمادهم كما أنهم يحملون بطاقة تعريف من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وفي حالتين، رفض رئيس مركز العد دخول متابعي مركز كارتر بدون خطاب إضافي مختوم من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وفي كل الحالات تم حل هذه المشاكل، وبالرغم من ذلك فقد ألقت هذه المشاكل الضوء على القلق المستمر من أن قوات الأمن المسؤولة عن دخول هذه المواقع يجب أن تكون تحت إشراف السلطات الانتخابية بطريقة أوضح من ذلك، كما يجب تدريبهم بشكل أفضل بخصوص الأشكال المختلفة للاعتماد والاستحقاقات التي يتم منحها للأطراف المعنية المختلفة في العملية الانتخابية. ويعتبر دور المتابعين المحليين والدوليين وسيلة مهمة للغاية لتقوية شفافية ومصداقية العملية الانتخابية ولذلك فمن المهم ضمان دخول المتابعين المعتمدين إلى مراكز الاقتراع والفرز بدون إعاقة. ويكرر مركز كارتر توصيته بأن يشرف مسؤول قضائي على دخول مواقع الاقتراع وتنسيق ذلك مع قوات الأمن، وأن يتم تدريب قوات الأمن، بشكل أفضل، فيما يخص دورها وواجباتها في العملية الانتخابية.

[24] سبق ذكره؛ انظر أيضا الممارسة السليمة المنصوص عليها في الدليل للمراقبة المحلية للانتخابات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الفقرة 2.5.4، والتي تؤكد على أهمية "الإجراءات الأمنية والضمانات ضد التزوير: لضمان أخذ الإجراءات الملائمة لأمن مراكز الاقتراع وأوراق وصناديق الاقتراع خلال وبعد عملية الاقتراع وخلال وبعد الفرز".

وقد لاحظ متابعو مركز كارتر أن أوراق الاقتراع التي سلمها القضاة المشرفون قامت اللجان الفرعية، التي تم توزيعها على مناطق جغرافية فرعية في الدائرة الانتخابية، بالتأكد منها تحت الإشراف الشامل للجان الانتخابية. وعند التأكد منها بنجاح تم تسليم الاستمارات إلى موظفين إداريين يعملون على الكمبيوتر لإدخال المعلومات في بيانات مجدولة. كما لاحظ متابعو مركز كارتر أن إدارة هذه العمليات كانت منتظمة كما كان بوسع وكلاء الأحزاب والمرشحين متابعة هذه العملية في غالبية الأحيان. ولكن في بعض مراكز العد، لم يكن بوسع المتابعين والوكلاء دخول المنطقة التي يتم فيها إدخال النتائج إلى الكمبيوترات. [25] وفي انتخابات أكثر تنافسية يمكن لهذه الأشياء أن تصبح أكثر حساسية وموضوعا للشكوى. ولذلك يوصي مركز كارتر بأن يتم تنظيم مراكز العد لضمان المتابعة المباشرة للوكلاء والمتابعين لعملية إدخال المعلومات.

وفي المرحلة الثانية لانتخابات مجلس الشورى، قامت اللجنة القضائية العليا للانتخابات بإجراء اختبار محدد لنظام تكنولوجي جديد لاحتساب الأصوات في دائرتي محافظة الجيزة الأولى والثانية. ولفترة وجيزة، استخدم هذا النظام تطبيقا على الإنترنت قام باستخدامه الموظفون المدربون في مراكز العد للإدخال الفوري لمعلومات الاقتراع والفرز مزود مركزي وقاعدة بيانات. كما استخدم النظام مختلف الإجراءات الأمنية لدخول المزود المركزي عن طريق شبكة خليوية. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر في دائرة الجيزة الأولى أن النظام كان يبدو وكأنه يعمل بسهولة، وسمح بإدخال المعلومات بطريقة أسرع من طريقة نظام البيانات المجدولة. ولكن في دائرة الجيزة الثانية تم الإفادة بأن الحد الأقصى لعرض النطاق الترددي للشبكة الخليوية قد تم الوصول إليه، وبالتالي لم يستطع العاملون استخدام هذا التطبيق. ونتيجة لذلك، أعاد مركز العد في دائرة الجيزة الثانية استخدام نظام البيانات المجدولة لعملية الاحتساب. ويعترف مركز كارتر بأن إدخال أي تكنولوجيا جديدة إلى عملية انتخابية قد يشكل تحديا في أي بيئة. وبالرغم من ذلك، تؤكد هذه التحديات على وجوب تقييم الكنولوجيات الجديدة، وتصميمها، واختبارها بشكل صارم قبل تطبيقها، كما يجب حماية الانتخابات نفسها من التجربة والخطأ. ولذلك يحث مركز كارتر اللجنة القضائية العليا للانتخابات على تقوية عمليات البحث والتطوير والاختبار الداخلية لتفادي المخاطرات غير الضرورية في الانتخابات المقبلة.

[25] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20؛ وقد لاحظ المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا أن "الإجراءات الخاصة بالفرز يجب أن تكون معروفة لدى مسؤولي الانتخابات، ووكلاء الأحزاب الذين من المسموح لهم بالحضور عند عملية الفرز وأية أشخاص مخول لهم ذلك". المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا ومنتدى اللجنة الانتخابية لدول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، معايير إدارة ومراقبة وملاحظة الانتخابات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ص 26.

ومثلما كان عليه الحال في انتخابات مجلس الشعب بالنسبة للتصويت في الخارج، فقد سمح للناخبين المصريين الذين يتمتعون بحق الانتخاب بالمشاركة في انتخابات مركز الشورى. وبعد أن تم تسجيلهم قبل انتخابات مجلس الشعب، استطاع هؤلاء الناخبون المشاركة في انتخابات مجلس الشورى من خلال خليط من تكنولوجيات الإنترنت وسفارات مصر في الخارج. ولم يكن لدى مركز كارتر الفرصة لمتابعة عمليات هذه الأنشطة ولكنه لاحظ أن إدخال أصوات المصريين في الخارج كان غامضا. ويوصي مركز كارتر بأنه يجب على اللجنة القضائية العليا للانتخابات بذل مجهود أكبر من أجل إطلاع الأطراف الانتخابية المعنية على عملية التصويت في الخارج، ونتائج فرز الأصوات من الخارج وكيفية إدخال هذه الأصوات في وضع جداول بنتائج الانتخابات.

إعلان النتائج

تعتبر عملية إعلان نتائج انتخابات ما من أكثر المهام، التي تقوم بها السلطة الانتخابية، حساسية. وإذا كانت نتائج الانتخابات موثوق بها، وفي وقتها، ودقيقة، فإنها تساهم بشدة مصداقية الانتخابات كما أنها تقلل حالة الغموض التي قد تكتنف فترة ما بعد الانتخابات. ويحتل إعلان النتائج في الوقت المحدد وبطريقة موثوق فيها، بعد نهاية الجولة الأولى من الاقتراع وقبل سباق الإعادة، أهمية خاصة لحملات المرشحين الذين سيدخلون جولة الإعادة. وكما ذكر في بيان مركز كارتر عن انتخابات مجلس الشعب، فإن عملية إعلان النتائج تتطلب تطويرا وتحسينا أكثر. وجزئيا، يبدو أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات قد تعاملت مع هذا الموضوع عن طريق نشر النتائج من خلال موقعها الإلكتروني http://www.elections2011.eg. ولكن ظهر واضحا من خلال انتخابات مجلس الشورى أن العملية تتطلب تقدما أكبر لضمان إعلان المعلومات التفصيلية في الوقت المحدد. وتشير عملية فرز الأصوات في لجان الاقتراع إلى أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات يجب أن تأخذ في الاعتبار نشر نتيجة الفرز على مستوى لجنة الاقتراع. ومع وجود عدد محدود من وكلاء الأحزاب، يصبح هذا النشر آلية تكميلية تزيد من شفافية العملية. وأيضا لاحظ مركز كارتر أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات لم تكشف عن جنس المرشحين الفائزين، وفي حالة المقاعد الفردية لم تكشف عن التيار السياسي الذي ينتمي إلية المرشح الفائز. وكنتيجة لذلك اكتنفت نتيجة الانتخابات حالة من الغموض والتكهنات. ولتجنب هذه الصعوبات، يحث مركز كارتر، بشدة، اللجنة القضائية العليا للانتخابات على تحسين دقة المواعيد الخاصة بإعلان نتائج الانتخابات، وأن تقدم تفاصيل أكثر عن المرشحين الفائزين ، وأن تنشر نتائج الفرز على مستوى لجنة الاقتراع.

الطعون

إن عملية تقديم والفصل في الطعون الانتخابية والتي كانت تمثل مشكلة في انتخابات مجلس الشعب استمرت في التواجد خلال انتخابات مجلس الشورى. فقدرة الأطراف الانتخابية المعنية على تقديم الطعون، والاستجابة لها من خلال عملية دقيقة تقوم على الشفافية والمحاسبة، تمثل مفتاحا أساسيا لأي انتخابات حقيقية تتمتع بالمصداقية. [26] وبالنسبة للإدارة الانتخابية، يجب أن تكون القرارات التي تصدرها المحاكم المختصة تسمح للسلطات أن تستجيب لحكم المحكمة، بدون تعريض الجدول الزمني للعملية الانتخابية للخطر أو خلق حالة من الغموض.[27] وتعتبر عملية تقديم الطعون من خلال طرق قانونية متنوعة وحالة الغموض التي تكتنف كيفية تقديمها من قبل الأطراف الانتخابية المعنية (الأحزاب، والمرشحون، والناخبون) من المشاكل المستمرة حتى الآن. وقد لاحظ متابعو مركز كارتر أثناء محادثاتهم مع الأطراف المعنية أن الكثير منهم لم يكونوا على معرفة بعملية تقديم الطعون. وأيضا، فإن حزب المصريين الأحرار قد أكد على أن مقاطعة الحزب لانتخابات مجلس الشورى قد جاءت على أساس من عدم رضاهم عن عملية الطعون، واعتقادهم بأن الطعون التي تقدموا بها لم يتم التعامل معها بالطريقة الملائمة.

وبينما نص قانون الانتخاب على مهل واضحة لتقديم الطعون والفصل فيها،[28] فإن عدد من المحاكم قد فشلت في الالتزام بهذه المهل المحددة. ففي انتخابات مجلس الشعب، كانت نتيجة القرارات المتأخرة من قبل محكمة النقض – في بعض الحالات تم إعلام السلطة الانتخابية بهذه القرارات قبل يوم الاقتراع بيوم واحد – أن أعيدت الانتخابات في 18 دائرة. ومع كل الاحترام الواجب تجاه السلطة القضائية وأحكامها، فإن هذه القرارات والتدابير الناتجة عنها قد خلقت حالة من الغموض بين مسؤولي الانتخابات، والمتنافسين السياسيين، والناخبين. وبصفة خاصة الأحزاب السياسية والمرشحون الذين كان مطلوبا منهم القيام بحملات في وقت لاحق بعد أن

[26] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (3) 2، تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي، ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.

[27] يقول المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إن "القانون يجب أن يشترط أن تقوم الهيئة الإدارية الانتخابية المناسبة أو المحكمة باتخاذ قرار سريع لتجنب فقدان الفريق المظلوم لحقوقه الانتخابية. كما يجب على محكمة النقض إصدار قرارها بسرعة. ويجب أن يضع الإطار القانوني مواعيد مناسبة من أجل مراجعة الطعون وتحديدها وتوصيل القرار إلى المدعي." المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، مدونة السلوك الخاصة بالمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية: الإدارة الأخلاقية والمهنية للانتخابات، ص 93.

[28] انظر مثلا الفقرة 9، و9 مكرر، و9 مكرر (ب) لقانون مجلس الشعب المتعلقة بعملية الترشيح الخاصة بانتخابات مجلسي الشعب والشورى، والتي تنص على تحديد مهلة 7 أيام بعد إقفال باب الترشيح للحكم القضائي فيما يخص اعتراضات المرشحين من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات، بما في ذلك أخطاء ارتكبت مثلا في حصص العمال والفلاحين أو عدم هجاء الأسماء بشكل صحيح. وهناك مهلة إضافية مدتها 7 أيام للحكم القضائي من قبل محكمة الاستئناف فيما يخص أحكام هذه اللجنة.

قاموا بصرف كل مواردهم قبل بداية الانتخابات المقررة. وبينما لم تعان انتخابات مجلس الشورى من هذه المشكلة بنفس الدرجة التي كانت موجودة عليها في انتخابات مجلس الشعب، إلا أنه كانت هناك إعادة للانتخابات في دائرتين للقوائم في كل من محافظتي قنا والمنوفية في المرحلة الأولى، وفي دائرة واحدة، في محافظة الأقصر[29] في المرحلة الثانية. ولتجنب هذه المشاكل في الانتخابات المستقبلية، يحث مركز كارتر بشدة على أن يكون الإطار القانوني وعمليات الطعون المتعلقة به موضوعا لمراجعة شاملة من أجل ضمان أن يتم التعامل مع الطعون المتعلقة بالانتخابات بشفافية، ودقة، ومحاسبة مما يؤدي إلى دعم أفضل للعملية الانتخابية.

ومثلما كان الحال عليه في انتخابات مجلس الشعب، لم تكن هناك معلومات متاحة عن عدد الطعون بالنسبة للمزاعم الخاصة بسوء إدارة الانتخابات من قبل المواطنين للجنة القضائية العليا للانتخابات. ولقد قامت اللجنة القضائية العليا للانتخابات بإحالة الكثير من هذه الطعون إلى مكتب النائب العام للتحقيق فيها، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان سيتم الإعلان عن معلومات موحدة خاصة بالحكم النهائي الخاص بهذه الطعون بشكل يمكن الوصول إليه من قبل الأطراف الانتخابية المعنية. ويجب اتخاذ خطوات لتقويم هذا الافتقار إلى الشفافية.

حملات التوعية ووسائل الإعلام

تعتبر المعلومات الرسمية التي تقدم للناخب وحملات التوعية من نقاط الضعف المستمرة في الانتخابات المصرية. فجهود تثقيف الناخبين ضرورية لضمان أن يكون هناك ناخبا واعيا قادرا على ممارسة حقه في الانتخاب بفاعلية.[30] وكما ذكر في بيانات مركز كارتر السابقة الخاصة بانتخابات مجلس الشعب، فإن وجود موارد متكافئة لاطلاع وتثقيف الناخبين، والمتنافسين السياسيين، والأطراف المعنية الأخرى بالنسبة للانتخابات، مازال يمثل مشكلة.[31] وفي حالة انتخابات مجلس الشورى، لاحظ متابعو مركز كارتر تضاؤل المعلومات العامة المتوفرة عن العملية الانتخابية. وفي مناسبات عديدة قال المتنافسون السياسيون لمتابعي المركز أن هناك افتقار في توفر المعلومات عن موضوعات أساسية خاصة بالعملية الانتخابية، وخصوصا عملية الطعون. ويقتر مركز كارتر أن يكون هناك معلومات موثوق بها وفي وقت دقيق متاحة للمتنافسين السياسيين.

[29] لم يحضر متابعو مركز كارتر هذا الجزء من العملية الانتخابية في الأقصر.

[30] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20.

[31] مركز كارتر، بيان تمهيدي حول المراحل الثلاث من انتخابات مجلس الشعب المصري، ص 24-22.

لقد سرقت بعض الأحداث الأخرى الأضواء من انتخابات مجلس الشورى. وجزئيا، ساهمت التغطية الإعلامية الضئيلة في الافتقار إلى الوعي والاهتمام من قبل الناخبين بالعملية الانتخابية. وبينما كانت هناك ظروف يمكن القول بأنها كانت عائقا أمام التغطية الإعلامية، إلا أنه كان من الملاحظ، أيضا، أن السلطات الانتخابية قد قدمت للإعلام فرصا محدودة، فقط، للحصول على المعلومات الخاصة بالانتخابات. إن انتخابات مجلس الشورى تؤكد على أن نشر الانتخابات إنما يتطلب بذل جهود ملموسة من قبل السلطات الانتخابية للتعامل مع وسائل الإعلام. ولذلك يوصي مركز كارتر بأن تطور السلطات الانتخابية من قدراتها في التعامل مع الإعلام من أجل إيجاد مشاركة فعالة، كوسيلة لتعزيز المشاركة والوعي.

* * *

لقد تم اعتماد بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية المصرية من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات. وفي المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى، أرسل مركز كارتر 30 متابعا إلى 11 محافظة من المحافظات الـ13 المشاركة في المرحلة الأولى، كما تم إرسال 30 متابعا إلى 10 محافظات من المحافظات الـ14 المشاركة في المرحلة الثانية. لقد تم إرسال متابعي المركز قبل بداية الاقتراع بعدة أيام وظلوا في المحافظات خلال مرحلة الإعادة وبعدها بأيام قليلة. وينتمي متابعو مركز كارتر إلى 19 دولة وهي: أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، والعراق، وأيرلندا، وإيطاليا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، والفلبين، وإسبانيا، والسودان، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.وسيقوم هؤلاء المتابعون بمتابعة إدارة الانتخابات، والحملات، وعمليات التصويت والفرز، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية في مصر.

إن المهام الانتخابية التي يقوم بها مركز كارتر إنما تتم وفقا للدليل الإرشادي ومدونة قواعد السلوك لمتابعي الانتخابات والتي أصدرتها اللجنة القضائية العليا للانتخابات، إلى جانب إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين والتي تبنتهما الأمم المتحدة في 2005 وتم التصديق عليها من قبل 37 مجموعة لمراقبة الانتخابات. وسوف يقوم المركز بتقييم العملية الانتخابية بناء على الإطار القانوني المصري والتزامات مصر بإجراء انتخابات ديمقراطية المنصوص عليها في الاتفاقات الإقليمية والدولية.